وزارة العدل الأمريكية
الإدارة المدنية
مكتب المساعدات القضائية الدولية

JEDavidson:kvo

U.S. Central Authority
Benjamin Franklin Station
P.O. Box 14360
Washington, D.C. 20044
+1 (202) 514-6700
OIJA@usdoj.gov

السلطة المركزية الأمريكية
محطة بنيامين فرانكلين
صندوق بريد رقم *14360*
واشنطن العاصمة 20044
+1 (202)514-6700
OIJA@usdoj.gov

11يونيو 2018

المساعدة المتوفرة في الولايات المتحدة وفقًا للاتفاقيات الدولية بشأن
تبليغ الوثائق وجمع الأدلة

تبليغ الوثائق

يعدّ مكتب المساعدة القضائية الدولية التابع لوزارة العدل الأمريكية ("مكتب المساعدة الدولية القضائية")، الجهة المركزية وفقًا لاتفاقية لاهاي بشأن تبليغ الوثائق القضائية وغير القضائية إلى الخارج فيما يتعلق بالمسائل المدنية أو التجارية ("اتفاقية لاهاي للتبليغ"). ويعمل أيضًا مكتب المساعدات القضائية الدولية بمثابة الجهة المركزية وفقًا للبروتوكول الإضافي للاتفاقية الأمريكية للإنابة القضائية بين البلدان الأمريكية ("اتفاقية البلدان الأمريكية")، والتي توقع عليها الولايات المتحدة لأغراض التبليغ القانوني للوثائق، بالإضافة إلى ذلك، يتعامل مكتب المساعدة القضائية الدولية مع طلبات التبليغ الواردة من الدول غير الأعضاء في الاتفاقية من خلال القنوات الدبلوماسية. ويجب إرسال طلبات التبليغ إلى حكومة الولايات المتحدة أو وزاراتها أو وكالاتها أو أجهزتها مباشرةً إلى مكتب المساعدة القضائية الدولية. ويتم تنفيذ إعلانات الوثائق القضائية وغير القضائية الموجهة إلى الأفراد أو الشركات الخاصة الكائنة في الولايات المتحدة من خلال جهة خاصة. ووفقًا لذلك، يجب إرسال طلبات التبليغ والاستفسارات المتعلقة بالتبليغ مباشرةً إلى الجهة المتعاقدة مع مكتب المساعدات القضائية الدولية، مؤسسة (آيه بي سي ليغل) " ABC Legal" (المعروفة سابقاً باسم بي إف آي PFI)، ويقع مقرها في 633 يسلر واي، مدينة سياتل، بولاية واشنطن 98104، الولايات المتحدة الأمريكية. وبالنسبة لطلبات التبليغ وفقًا لاتفاقية لاهاي للتبليغ أو لإرسال الإنابات القضائية عبر القنوات الدبلوماسية، يجب أن تكون المستندات مصحوبة برسوم المعاملة بقيمة 95 دولار أمريكي، ويتم دفعها لصالح (آيه بي سي ليغل) ABC Legal ، ولا يتم فرض رسوم على طلبات التبليغ وفقًا لاتفاقية البلدان الأمريكية أو طلبات التبليغ على الحكومة الأمريكية. ويمكنكم الاطلاع على معلومات إضافية عبر الرابطين التاليين: https://www.abclegal.com/international-service-of-process و https://www.hcch.net/en/states/authorities/details3/?aid=279. ويرجى زيارة موقعنا على الويب للتعرف على التوجيهات عبر الرابط التالي: https://www.justice.gov/civil/service-requests.

للحصول على أحدث المعلومات بشأن حالة طلب تبليغ مُعلق تم إرساله إلى مؤسسة (آيه بي سي ليغل) " ABC Legal"، يرجى التواصل عبر البريد الإلكتروني internationalinfo@abclegal.com، أو الاتصال على هاتف رقم (001) 206 521-9000.

لا تعترض الولايات المتحدة على تسليم هذه الوثائق بصورة غير رسمية عبر البريد أو بواسطة الأشخاص العاديين، إذا كان ذلك نافذاً بموجب القانون المعمول به، شريطة عدم وجود أي إكراه. وفي مثل هذه الحالات، لا يشترط إرسال طلبات التبليغ إلى مؤسسة (آيه بي سي ليغل) " ABC Legal" لتنفيذها.

جمع الأدلة

ستقوم الولايات المتحدة بتنفيذ رسائل الطلبات المرسلة عملاً باتفاقية لاهاي بشأن جمع الأدلة في الخارج في المسائل المدنية أو التجارية ("اتفاقية لاهاي لجمع الأدلة") أو الرسائل للإنابات القضائية التي تتلقاها عبر القنوات الدبلوماسية التي تسعى للحصول

على شهادات أو وثائق محددة من شهود محددين بشكل سليم[1]. ونقوم بتنفيذ الطلبات التي تسعى إلى تنفيذ إجراء قضائي يمكن للمحاكم في الولايات المتحدة القيام به في ظل قانون الولايات المتحدة. ويتم تعريف نطاق الإجراءات القضائية المسموح بها عمومًا بموجب قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية الأمريكية[2]. وتوفر المعلومات التالية نظرة عامة على المساعدة القضائية الدولية في المسائل المدنية والتجارية في الولايات المتحدة فيما يتعلق بالعديد من أنواع الأدلة الي يتم طلبها عادةً.

يمكن للدول الأعضاء في اتفاقية لاهاي لجمع الأدلة إرسال رسائل الطلب مباشرة إلى مكتبنا على العنوان التالي:

وزارة العدل الأمريكية **الإدارة المدنية** **مكتب المساعدات القضائية الدولية** **محطة بنيامين فرانكلين** **صندوق بريد رقم 14360** **واشنطن العاصمة 20044** **الولايات المتحدة الأمريكية**	U.S. Department of Justice Civil Division Office of International Judicial Assistance Benjamin Franklin Station P.O. Box 14360 Washington, D.C. 20044 United States of America

يمكن أيضًا تقديم رسائل الطلب إلكترونيًا إلى الجهة المركزية الأمريكية عبر البريد الإلكتروني OIJA@usdoj.gov.

يتم إرسال الطلبات المقدمة عبر الإنابات القضائية عن طريق القنوات الدبلوماسية إلى مكتبنا. ويفضل أن تتضمن رسائل الإنابات القضائية المُرسلة إلى وزارة الخارجية الأمريكية خطاب تقديمي يفيد بأن طلب جمع الأدلة هو للاستخدام في قضية مدنية أو تجارية ويطلب من وزارة الخارجية الأمريكية إحالة رسائل الإنابات القضائية إلى مكتب المساعدات القضائية الدولية لتنفيذها. ويجب إرسال رسائل الإنابات القضائية إلى العنوان التالي:

مسؤول المساعدات القضائية **وزارة العدل الأمريكية** **مكتب الشؤون القانونية (CA/OCS/L)** **مكتب 17، الطابق العاشر** **شارع C 2201 ، نيويورك** **واشنطن دي سي العاصمة 20522-1710**	Judicial Assistance Officer U.S. Department of State Office of Legal Affairs (CA/OCS/L) SA-17, 10th Floor 2201 C Street, NW Washington, DC 20522-1710

1- المتطلبات العامة لطلبات المساعدة القضائية الدولية:

بشكل عام، يجب أن يتضمن الطلب أسماء الأطراف في الإجراءات الأجنبية ووصفًا تفصيليًا كافيًا لطبيعة الإجراء المعنيّ. ويجب أن يوضح الطلب العنوان الذي يجب أن ترسل إليه أية مراسلات أو أدلة تم الحصول عليها، وعادة ما يكون ذلك عنوان الجهة المركزية أو الجهة الطالبة. إذا لم يقدم الطلب عنوانًا واضحًا، فقد يتأخر التنفيذ أو قد لا يتم إرجاع الأدلة بنجاح. إذا تم طلب أدلة مستندية، يجب أن يتضمن الطلب وصفًا وافياً للوثائق بحيث يتيح للسلطة المختصة بتنفيذ الطلب تحديد ماهية الوثائق. إذا كان مسعى الطلب هو الحصول على شهادة شهود، يجب أن يتضمن الطلب اسم الشاهد ومعلومات الاتصال به وقائمة الأسئلة المحددة التي يتعين طرحها عليه، وكذلك أية تعليمات قد تكون لدى الجهة الطالبة فيما يتعلق بطريقة الاستجواب، أي ما إذا كان سيقوم بأداء اليمين أم لا،

[1] يرجى ملاحظة أن الولايات المتحدة ليست سوى طرف في اتفاقية البلدان الأمريكية للتفويضات القضائية والبروتوكولات الإضافية ("اتفاقية البلدان الأمريكية") لأغراض خدمة العملية وليس جمع الأدلة. لذلك، سيتم إرجاع طلبات الأدلة المقدمة بموجب اتفاقية البلدان الأمريكية دون تنفيذ. عندئذ يجب إعادة تقديم الطلب عبر القنوات الدبلوماسية أو بموجب اتفاقية لاهاي لجمع الأدلة، إذا كانت الجهة الطالبة طرفًا في تلك الاتفاقية.

[2] تتوفر المعلومات للتنزيل عبر الرابط التالي http://www.uscourts.gov/uscourts/rules/civil-procedure.pdf.

وما إذا كانت توجد أية امتيازات قابلة للتطبيق. يجب تقديم كل هذه المعلومات باللغة الإنجليزية. وإذا لم يتم تقديم طلب صريح للشهادة على وجه التحديد، فسيتم الحصول على شهادة الشهود من خلال إجابات مكتوبة للمحققين. وإذا طلبت المحكمة الشهادة،[3] يجب أن: (1) تنص بوضوح على ضرورة توفير نسخة رسمية من الشهادة؛ و(2) تقديم تأكيدات بأنه سيتم دفع تكلفة كاتب المحكمة؛ و(3) توفير معلومات الاتصال (يفضل البريد الإلكتروني) للطرف المسؤول عن دفع رسوم كاتب المحكمة (راجع القسم 2.ب). إذا لم يوفر طلب الشهادة كل هذه المعلومات، فسيتم الحصول على الشهادة من خلال إجابات مكتوبة.

لضمان المعالجة السريعة والفعالة، فإننا نحثّ الجهات الطالبة على تقديم معلومات الاتصال الخاصة بها، ويفضل أن يكون ذلك عنوان بريد إلكتروني، بحيث يمكن إرسال استفسارات التوضيح إليه. ويمكن أيضًا استخدام معلومات الاتصال هذه لالتماس تأكيدات لاسترداد التكاليف وتسهيل الدفع وفق ما تقتضيه الضرورة (راجع القسم 2.ب) كما نحث الجهات الطالبة على استخدام نموذج خطاب الطلب الذي يوفره مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص كدليل توجيهي للتأكد من تضمين جميع المعلومات اللازمة في الطلب[4]. ويرجى الاطلاع على موقعنا عبر شبكة الإنترنت للحصول على المعلومات الإضافية: https://www.justice.gov/civil/evidence-requests.

2- الاعتبارات الإجرائية

أ- وقت التنفيذ

بينما نحاول العمل على وجه السرعة عند تنفيذ طلبات الحصول على أدلة، قد يتأخر التنفيذ في بعض الأحيان بسبب ظروف خارجة عن إرادتنا. عموماً، سيتم تنفيذ طلبات الحصول على الأدلة في غضون ثلاثة (3) إلى ستة (6) أشهر. على الرغم من ذلك، إذا كان الشاهد غير راغب أو غير قادر على تقديم الأدلة طوعًا، فيجب إجبار الشاهد بموجب البند رقم 1782 من المادة رقم 28 من قانون الولايات المتحدة الأمريكية، وهو إجراء عادةً ما يستغرق وقتاً أطول.

في حال حُدّد في الطلب التاريخُ الذي تطلب الجهة الطالبة أن يتم استلام الرد بحلوله، فسنضع هذا التاريخ في الاعتبار. ومع ذلك، في كثير من الحالات قد لا نتمكن من الوفاء بالموعد النهائي المطلوب. ويكون ما نقوم به عادةً في وضع كهذا أن نمضي قدمًا في التنفيذ ونُرسل خطاب إقرار إلى الجهة الطالبة او المستفسرة بحيث يوضح سبب عدم تمكننا من الوفاء بالموعد النهائي المطلوب. في حال لم تعد هناك حاجة إلى الأدلة في أي وقت، فيرجى إخبارنا عبر البريد الإلكتروني OIJA@usdoj.gov.

ب- النفقات والرسوم

بوجه عام، يمكن للولايات المتحدة تنفيذ الطلبات دون تعويض. ومع ذلك، قد تسعى الولايات المتحدة إلى استرداد أي تكاليف لطرف ثالث مما صاحبَ لإجراء الحصول على الأدلة المطلوبة. وفي أغلب الأحيان، يشمل ذلك رسوم التبليغ، أو رسوم مُقرر المحكمة المتعلقة بالشهادة، أو رسوم المختبر لتجميع عينة الحمض النووي (DNA). وكلما كان ذلك ممكنًا ومسموحاً به، سيقدم مكتبنا معلومات حول جهة إجراء الدفع، حتى تتمكن المحكمة الأجنبية أو أطراف القضية من إجراء الدفع مباشرةً. سنسعى إلى إبلاغ المحكمة الأجنبية في وقت مبكر بأي نفقات نتوقع دفعها. في حالة طلب التعويض، يفضل أن يتم الدفع إلى مكتب المدعي العام الأمريكي عن طريق الشيكات. ومع ذلك، كلما أمكن ذلك، سنقدم أيضًا معلومات حول كيفية سداد التعويض إلى مكتب المدعي العام الأمريكي عن طريق التحويل المصرفي.

---

[3] تتطلب عمليات الإدلاء بالشهادة في الولايات المتحدة توفر مقرر المحكمة ليقوم بنسخ مسودة الشهادة بتكلفة تتراوح من 200 دولار إلى 250 دولار أمريكي تقريبًا لكل شاهد، والتي يلزم سدادها.

[4] تتوفر المعلومات على الرابط التالي https://assets.hcch.net/docs/e7b6b267-49e9-4e02-b814-c0780e5b65e3.pdf (يرجى ملاحظة أن هذا النموذج يوفر أيضًا إرشادات مفيدة للسلطات الطالبة التي تقدم الطلبات عبر القنوات الدبلوماسية، بحيث تكون متطلبات الطلبات المرسلة وفقًا لأي من الطرق متشابهة).

3- الطلبات التي يتعذر على الولايات المتحدة الأمريكية تنفيذها:

أ- التحقيقات:

في الولايات المتحدة الأمريكية، لا تستطيع المحاكم إجراء تحقيقات واقعية أو تعيين محققين خاصّين، بالإضافة إلى ذلك، لا تحتفظ الولايات المتحدة الأمريكية بسجل مركزي للقاطنين بها، ولهذا السبب، لا يمكننا تنفيذ الطلبات التي تسعى للحصول على عنوان الفرد أو صاحب العمل، أو الأصول أو الممتلكات، أو الحالة الزوجية، أو الحالة الاقتصادية والاجتماعية، أو غيرها من الاستفسارات المتعلقة بالميراث التي تستدعي التحقيق. كما أننا غير قادرين على تنفيذ الطلبات التي تهدف إلى التحقيق في صحة ورفاه القُصَّر القاطنين في الولايات المتحدة الأمريكية. ويكون للسلطات الطالبة وأطراف التقاضي الحرية في تعيين محققين بشكل مستقل للحصول على المعلومات المطلوبة. عِوضاً عن ذلك، يحق لموظفي السفارة والقنصلية في الدولة الأجنبية القيام بزيارات "محل إقامة وتقديم الرعاية"، وفي ظل ظروف معينة، يحق لمكاتب رعاية الأطفال التابعة للدولة تقديم المساعدة إذا تم التواصل معها مباشرة من قبل الجهة الطالبة أو الخصوم. ولا يقوم مكتب المساعدة القضائية الدولية بأي دور في هذه الزيارات.

تتوفر أيضًا العديد من محركات البحث عبر الإنترنت التي تمكن الأطراف من تحديد عنوان الفرد أو تحديد الشركات التي تقوم بتنفيذ "اقتفاء أثر الهاربين"، وهي عبارة يتم استخدامها لوصف عملية تحديد موقع الأفراد الذين تكون عناوينهم غير معروفة. وبمجرد تحديد العنوان، يكون للأطراف حرية الاتصال بالفرد للتأكد مما إذا كان هذا الشاهد/الشاهدة ستقدم الأدلة اللازمة طواعية، أو أن الجهة الطالبة ستقوم إرسال طلب للحصول على مساعدة قضائية دولية، والذي يجب أن يتضمن معلومات الاتصال بالشاهد وقائمة بالأسئلة التي يجب طرحها على الشاهد. ويمكن أيضًا تقديم طلبات للتأكد مما إذا كان العنوان لا يزال صالحًا أم لا، ولكن فقط في حالة تقديم معلومات تعريف كافية حول الشاهد وآخر عنوان معروف له.

بالنسبة للتحريات الاجتماعية أو الاقتصادية، يتمثل أحد البدائل في قيام الجهة الطالبة بتقديم طلب مع تحديد هوية شاهد له دراية بالوضع الاجتماعي أو الاقتصادي للشخص وتقديم قائمة بالأسئلة التي يجب طرحها على هذا الشاهد. على سبيل المثال، إذا كان الفرد موظفًا أو سبق توظيفه في الولايات المتحدة وأمكنَ للسلطة الطالبة تحديد أصحاب العمل، فإنه يمكن التماس الحصول على الشهادات والأدلة المستندية المتعلقة بالدخل. بالإضافة إلى ذلك، إذا حددت الجهة الطالبة ممتلكات عقارية يملكها الفرد، فقد نتمكن من الحصول على سجلات الممتلكات، وكذلك قد نتمكن من الحصول على معلومات تتعلق بحسابات مصرفية محددة (راجع القسم 4.ز).

ب- الآراء القانونية والاستشارية:

لا تقع طلبات الحصول على آراء قانونية في نطاق خدمات المساعدة القضائية التي يمكن أن يقدمها مكتب المساعدة القضائية الدولية. ولا يمكن للمحاكم الأمريكية إصدار أراء استشارية بشأن مسائل قانونية. راجع أيضًا تقرير حول عمل اللجنة الخاصة في مايو 1985 بشأن تنفيذ اتفاقية 18 مارس 1970 المتعلقة بالحصول على الأدلة في الخارج في المسائل المدنية أو التجارية، الجزء الأول، الفقرة 1(د). لذلك، لا يمكن تنفيذ الطلبات التي تسعى إلى الحصول على تفسيرات للقانون أو أي آراء قانونية. وللحصول على رأي بشأن القانون، يجب على الأطراف الاستعانة بمحام خاص مرخص له بممارسة مهنة المحاماة في نطاق الاختصاص الولائي المرتبط بالمسألة في الولايات المتحدة لأجل مباشرة البحث القانوني.

ج- إنفاذ حكم أو أمر من المحكمة:

لا تقع طلبات إنفاذ حكم أو أمر من المحكمة في نطاق خدمات المساعدة القضائية التي يمكن أن يقدمها مكتب المساعدة القضائية الدولية. بالإضافة إلى ذلك، لا يمكننا تنفيذ الطلبات التي تطلب مصادرة الأصول، والحجز على الأجور، ونقل الممتلكات، أو أي عمل إيجابي آخر. لتنفيذ حكم أو أمر قضائي أجنبي، أو لمصادرة الأصول، أو نقل الممتلكات، أو اتخاذ أي إجراء قانوني إيجابي في الولايات المتحدة، يجب على الأطراف الاستعانة بمحامٍ خاص يقوم برفع دعوى مدنية أمام محكمة بالولايات المتحدة لها ولاية قضائية على الشخص أو الممتلكات المعنية.

د- **معلومات ضريبة الدخل:**

في حالة الطلبات التي تهدف إلى الحصول على معلومات عن ضريبة الدخل من دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية، يمكن لدافع الضرائب أو الشخص المخول بطلب سجلات الضرائب (في حالة دافع الضرائب المتوفى أو كيان تجاري) تقديم الموافقة المطلوبة عن طريق ملء نموذج معين من النماذج المتعددة لدائرة الإيرادات الداخلية حسب المعلومات المطلوبة. ويحق لدائرة الإيرادات الداخلية مجرد تقديم نسخ من السجلات فحسب، ولا يمكنها التحقيق أو البحث في السجل الضريبي لدافعي الضرائب. يجب استخدام نموذج 4506 (الإقرارات الضريبية) ونموذج تى 4506 (السجلات الضريبية) لتوفير الموافقة المطلوبة (تتوفر النماذج والتعليمات عبر الرابط التالي https://www.irs.gov/uac/form-8821-tax-information-authorization). يجب أن تستلم دائرة الإيرادات الداخلية النموذج الموقع في غضون 120 يومًا من تاريخ التوقيع. بالإضافة إلى ذلك، يتم فرض رسوم بقيمة 50 دولارًا لكل طلب إقرار ضريبي، ويجب أن يتم الدفع عن طريق شيك أو حوالة مالية. ويرجى ملاحظة أنه لا توجد رسوم للحصول على سجلات الضرائب. ويجب على الشخص المخول بتقديم الموافقة ملء النموذج وتحديد المحكمة الأجنبية كطرف لاستلام السجلات. إذا كان بإمكان مصلحة الضرائب تقديم أية سجلات، فسوف تحيلها مباشرة إلى المحكمة الأجنبية. لا يشارك مكتبنا في طلبات السجلات من دائرة الإيرادات الداخلية. وللحصول على إرشادات أكثر تفصيلاً حول كيفية طلب السجلات من دائرة الإيرادات الداخلية، يرجى الاتصال على مكتب المساعدة القضائية الدولية.

هـ- **الشهادة الاختيارية عبر مؤتمرات عبر الفيديو الخاص:**

تتلقى الولايات المتحدة من حين لآخر طلبات بخصوص شهادة شخص في الولايات المتحدة للإدلاء بها عبر دوائر الفيديو الخاص ويتولاها قاض أو محامٍ من بلد أجنبي.

ليس بإمكان مكتب المساعدة القضائية الدولية تنفيذ هذا النوع من الطلبات؛ لأنها لا تطلب من الولايات المتحدة الحصول مباشرة على الأدلة نيابة عن المحكمة الأجنبية، ولن ينفذ المكتب سوى الطلبات التي تطلب من الولايات المتحدة، كدولة موجه إليها الطلب، الحصول على الأدلة مباشرة من الشاهد. ومن ثَم، لا يمكن لمكتب المساعدة القضائية الدولية تنفيذ طلب بتنظيم مؤتمر عبر الفيديو لتمكين المحكمة الأجنبية أو المحامي الأجنبي، وليس محام من وزارة العدل الأمريكية، من طرح الأسئلة مباشرة. ولكنّ عملية الإدلاء بالشهادة عبر الفيديو هذه مناسبة ولا تخرق القانون الأمريكي، طالما كانت اختيارية. فإذا كان الأمر كذلك، فإن عملية الإدلاء بالشهادة يمكن الترتيب لها بصورة خاصة.

فإذا كان الشاهد غير راغب في الظهور طواعية في دائرة الفيديو الخاصة بالأمر، فإن المحكمة الأجنبية يجوز لها إرسال طلب في هذا الخصوص إلى مكتبنا. وفي مثل هذه الحالة، تقوم المحكمة الأجنبية بتقديم اسم الشاهد وعنوانه والأسئلة المحددة التي يتعين طرحها على الشاهد إلى مكتب المساعدة القضائية الدولية. وسيقوم محامي وزارة العدل بإجبار الشاهد على المثول أمام المحكمة من خلال إصدار أمر استدعاء للشاهد. وبناءً على طلب المحكمة الأجنبية، يحضر محامو الأطراف المهتمين أو قاضٍ أجنبي أثناء الإدلاء بالشهادة. وعند الإدلاء بالشهادة، يسأل محامي وزارة العدل الشاهد الأسئلة التي تم تقديمها في الطلب. ويُسمح لأي شخص حاضر من الجهة الطالبة أثناء الشهادة بطرح أسئلة متابعة لاحقة للاستيضاح بشأن الأسئلة المقدمة في الطلب. وسوف يتم إرجاع محضر الشهادة إلى المحكمة الأجنبية من قبل مكتب المساعدة الدولية القضائية. لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقع الفيديو التابع للجهة المركزية في الولايات المتحدة عبر الرابط التالي: https://assets.hcch.net/docs/b4f23c79-dc6f-41c8-a7f7-23906749750a.pdf.

4- **القيود المفروضة على أنواع معينة من الطلبات**

أ- الحصول على أوامر من المحكمة، ومعلومات الشركات، وغيرها من المعلومات المتاحة للجمهور.

لا تقع المعلومات المتاحة للجمهور، مثل نُسخ أوامر المحكمة والقوانين ومعلومات تسجيل الشركات، في الولايات المتحدة في نطاق المساعدة التي يمكن أن يقدمها مكتبنا، لأن توفير هذه المعلومات ليس من ضمن أعمال القضاء الأمريكي.

يمكن للجهة الطالبة أو أطراف التقاضي الحصول على نسخ من وثائق تخص المحكمة عن طريق تحديد المحكمة ذات الصلة وزيارة موقع المحكمة على الويب. وعبر استخدام محرك بحث على الإنترنت، يمكن للجهة الطالبة أو أطراف التقاضي تحديد موقع المحكمة ذات الصلة عن طريق البحث عن اسم المحكمة ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، هناك النّفاذ المتاح للجمهور للوصول إلى السّجلات الإلكترونية للمحاكم وهو عبارة عن خدمة وصول عام إلكترونية تتيح للمستخدمين الحصول على معلومات عن القضايا والدعاوى عبر الإنترنت من محاكم الاستئناف الفيدرالية ومحاكم المقاطعات ومحاكم الإفلاس. تتوفر عملية النّفاذ المتاح للجمهور إلى السّجلات الإلكترونية للمحاكم عبر الموقع الإلكتروني www.pacer.gov. ويرجى ملاحظة أن بعض مواقع الويب قد تتطلب إنشاء حساب و/أو دفع رسوم لأجل الحصول على المستندات. ويمكن لمعظم محاكم الولايات المتحدة تقديم سجلات محكمة معتمدة مباشرة مقابل رسوم يتم دفعها إلى المحكمة من قبل الجهة الطالبة أو أطراف التقاضي.

يمكن الحصول على معلومات تسجيل الشركات من وزير الخارجية للدولة التي تأسست فيها الشركة. على سبيل المثال، للحصول على معلومات حول شركة تأسست في كاليفورنيا، تفضل بزيارة موقع الويب الخاص بوزير خارجية كاليفورنيا: http://www.sos.ca.gov/. ويرجى ملاحظة أنّ بعض الدول تتطلب دفع الرسوم للوصول إلى معلومات الشركة والتي سيتم دفعها من قبل الجهة الطالبة أو أطراف التقاضي.

ب- **سجلات المعلومات الحيوية.**

يمكن الحصول على سجلات المعلومات الحيوية مثل شهادات الميلاد وشهادات الوفاة وشهادات الزواج ووثائق الطلاق[5] من الحكومة المحلية للولاية التي وقعت فيها الحادثة ذات الصلة. ويقدم المركز الوطني للإحصاءات الصحية (https://www.cdc.gov/nchs/w2w/index.htm) روابط للمعلومات المتعلقة بالسجلات الحيوية لكل ولاية. ويمكن لبعض الأفراد، وفقًا لما تحدده الدولة حسب نوع السجل، طلب نُسخ من السجلات الحيوية مباشرةً من الولاية أو من خلال (فيتال تشيك) عبر الرابط التالي (https://www.vitalchek.com/). إذا كانت المحكمة أو الخصوم في الدعوى الأجنبية غير قادرين على الحصول على سجل حيوي مباشرةً، فقد يتمكن مكتبنا من تزويدهم بالسجل عن طريق الحصول على أمر من المحكمة بموجب المادة رقم 1782 من القسم رقم 28 من قانون الولايات المتحدة الأمريكية. ويجب أن يتضمن طلب السجلات الحيوية ذكر الولاية التي تحتفظ بالسجل وجميع المعلومات التي تتطلبها تلك الولاية للإفراج عن السجل.

ج- **إذن للحصول على سجلات الضمان الاجتماعي والسجلات الطبية:**

بموجب قانون الولايات المتحدة، تعتبر استحقاقات الضمان الاجتماعي للفرد والسجلات الطبية سرية ولا يمكن الإفراج عنها دون إذن مُوقَّع من الفرد أو الوصي القانوني عليه أو الممثل القانوني له.

1- **سجلات الضمان الاجتماعي**

تعتبر سجلات الضمان الاجتماعي، التي تحتفظ بها إدارة الضمان الاجتماعي الأمريكية، سرية ولا يمكن الإفراج عنها دون موافقة موقعة من الفرد. ويجب أن يتضمن طلب سجلات الضمان الاجتماعي اسم ورقم الضمان الاجتماعي وتاريخ ميلاد الشخص الذي يتم البحث عن سجلاته. إذا لم تكن شبكة إدارة الضمان الاجتماعي متوفرة، فيجب تقديم مكان ميلاد الشخص أو اسم الأم قبل الزواج أو اسم الأب بالإضافة إلى اسم الشخص وتاريخ ميلاده. يجب أن يوفر الطلب أيضًا معلومات أساسية توضح سبب الحاجة إلى الحصول على السجلات. ويجب تحديد المعلومات والسجلات المطلوبة بوضوح ووصفها وإلا لن تتم معالجة الطلب. وفي النهاية، يجب أن يشتمل نموذج الموافقة على توقيع واضح ومقروء. للتعرف على المزيد من المعلومات يرجى زيارة موقع الويب https://secure.ssa.gov/apps10/poms.nsf/lnx/0203305003.

عند طلب معلومات غير ضريبية، مثل مدفوعات المعاشات التقاعدية واستحقاقات الضمان الاجتماعي، وغيرها، يجب على الفرد ملء النموذج إس إس أ 3288 لتقديم الموافقة المطلوبة، ويتوفر النموذج على الموقع

[5] يرجى ملاحظة أن أحكام الطلاق، التي تحدد شروط الطلاق، ليست مستندات متاحة للجمهور ولا يمكن الحصول عليها إلا من قبل طرف في الدعوى أو من خلال أمر من المحكمة. ومع ذلك، يمكن للمحاكم الأجنبية أو أطراف القضية الأجنبية الحصول على دليل على الطلاق في شكل شهادة أو وثيقة طلاق في بعض الولايات.

http://www.ssa.gov/online/ssa -3288.pdf. ويجب ملء هذا النموذج بالكامل وتوقيعه من قبل الفرد. يجب أن تتلقى إدارة الضمان الاجتماعي نموذج الموافقة المُوقع في غضون عام واحد من تاريخ توقيع الشخص الموافِق. مع مراعاة بعض الاستثناءات، إذا كان الطلب بشأن الحصول على معلومات غير ضريبية يتعلق بموضوع شخص متوفى، فيمكن إصدار هذه السجلات دون موافقة إذا تضمن الطلب دليل مقبول على الوفاة. يرجى زيارة موقع الويب https://secure.ssa.gov/apps10/poms.nsf/lnx/0203315010. وللاطلاع على المعلومات المتعلقة بالضرائب، بما في ذلك معلومات الأرباح والوظيفة، يجب استخدم النموذج إف 4 -7050-إس إس أ لتقديم الموافقة من شخص مخول بذلك، ويتوفر النموذج عبر الرابط التالي https://www.ssa.gov/forms/ssa-7050.pdf. ويجب أن تتلقى إدارة الضمان الاجتماعي نموذج الموافقة في غضون 120 يومًا من تاريخ توقيع الشخص الموافِق. لمزيد من المعلومات التفصيلية حول كيفية طلب السجلات بشكل صحيح من إدارة الضمان الاجتماعي، يرجى الاتصال على مكتب المساعدة القضائية الدولية.

2- السجلات الطبية

لا يمكن لمقدمي الرعاية الصحية الإفصاح عن السجلات الطبية ما لم يتم الحصول على إذن من قبل المريض أو ممثل قانوني لذلك المريض. ويتعين على المريض أو الممثل القانوني تقديم نموذج إتاحة معلومات طبية يحتوي على: (1) اسم أو هوية الأشخاص/فئة الأشخاص المخولين بتقديم الطلب؛ (2) اسم أو تحديد هوية الأشخاص الآخرين/فئة الأشخاص الذين يمكن أن يفصح لهم كيان الرعاية الصحية عن المعلومات الصحية المحمية؛ (3) وصف المعلومات التي سيتم استخدامها/الإفصاح عنها بحيث يوضح المعلومات على وجه التحديد؛ (4) وصف لكل غرض من أغراض الاستخدام/الإفصاح المطلوب؛ (5) تاريخ انتهاء سريان أو حدث انتهاء سريان يتعلق بالفرد أو الغرض من الاستخدام أو الإفصاح؛ (6) توقيع الفرد وتاريخه؛ (7) إقرار بأن المريض أو الممثل قد تم إخطاره بحقه في إلغاء الإذن كتابة؛ (8) توصيف بشأن الكيفية التي يمكن بها للفرد إلغاء الترخيص والاستثناءات على حق الإلغاء؛ (9) إشعار أن العلاج، أو الدفع، أو التسجيل، أو الأهلية للحصول على مخصصات قد لا تكون مشروطة بتوقيع المريض لنموذج الإذن؛ (10) إشعار بأن الإفصاح وفقًا للإذن قد يخضع لإعادة الإفصاح وقد لا يكون محميًا بالقانون الفيدرالي، قسم رقم 45 من القانون الفيدرا، المادة 164.508(أ)(2) لعام (2013) . إذا لم يتضمن نموذج الإذن جميع المعلومات المطلوبة، فلن يتمكن مكتب المساعدة القضائية الدولية من تنفيذ الطلب. ويرجى التواصل عبر البريد الإلكتروني للمكتب OIJA@usdoj.gov، حتى يتمكن المكتب من توفير نموذج الإذن الطبي ونموذج الخطاب التقديمي وكتيب التعليمات.

د- سجلات الهجرة وعبور الحدود:

في الولايات المتحدة، يتم الاحتفاظ بسجلات عبور الحدود والهجرة بواسطة إدارات ووكالات مختلفة داخل الحكومة الأمريكية، ولذلك، فإن نوع السجل المطلوب سيحدد القسم والوكالة التي تتعامل مع الطلب.

تحتفظ هيئة الجمارك وحماية الحدود بالولايات المتحدة بسجلات معينة فيما يتعلق بدخول الولايات المتحدة ومغادرتها من قبل أي فرد. وللحصول على هذه السجلات، يجب أن يتضمن الطلب معلومات تعريفية تتعلق بالفرد حتى يتم العثور على سجلاته. يجب أن يحتوي الطلب على اسم الشخص بالكامل وتاريخ ميلاده، بالإضافة إلى رقم جواز السفر، إذا كان ذلك متاحًا. وللحصول على إرشادات أكثر تفصيلاً حول كيفية طلب السجلات من مكتب الجمارك وحماية الحدود، يرجى الاتصال على مكتب المساعدة القضائية الدولية.

تحتفظ دائرة خدمات الهجرة والجنسية الأمريكية بسجلات عن حالة الهجرة والجنسية للفرد. وللحصول على هذه السجلات، يجب أن يحتوي الطلب تحديد المعلومات المتعلقة بالفرد حتى يتم العثور على سجلاته. يجب أن يحتوي الطلب على اسم الشخص وتاريخ ميلاده ومحل الميلاد. وإذا كان ذلك متاحًا، فيرجى أيضًا تقديم أي أسماء مستعارة ورقم ملف 1 للفرد (رقم الهجرة إلى الولايات المتحدة) ورقم الضمان الاجتماعي. وفي بعض الحالات، لن تتمكن دائرة خدمات الهجرة والجنسية الأمريكية من تحديد موقع السجلات (نظرًا لقِدَمها أو لعدم وجود معلومات تعريفية) أو قد يكون الفرد محمياً بموجب بند لحفظ السرية، وعليه ستكون السجلات غير متاحة.

يتم توجيه طلبات بشأن معلومات التأشيرة ومعلومات جواز السفر الأمريكي إلى وزارة الخارجية الأمريكية، ولكن الإفراج عن هذه السجلات سيتم حسب كل حالة على حدة. وينص قانون الهجرة والجنسية، بموجب البند 8 من الفقرة 222(و)، من قسم رقم

8 من قانون الولايات المتحدة المادة 1202(و)، على أن سجلات التأشيرات سرية وأن المعلومات الواردة في سجلات التأشيرات، رهنًا باستثناءات محدودة، "لا تستخدم إلا لصياغة أو تعديل أو إدارة أو إنفاذ قوانين الهجرة والجنسية والقوانين الأخرى للولايات المتحدة". تمنح المادة 222(و)(1) وزير الخارجية سلطة تقديرية للإفصاح عن نسخ مصدقة من السجلات، والتي يمكن إتاحتها لمحكمة أجنبية "تشهد بأن المعلومات الواردة في هذه السجلات مطلوبة من قبل المحكمة لصالح تحقيق غايات العدالة في قضية منظورة أمام المحكمة ". ولكي تحدد وزارة الخارجية الأمريكية ما إذا كان ينبغي تقديم الأدلة "لصالح تحقيق غايات العدالة"، يجب أن يوضح الطلب بدرجة كافية الأسباب التي بناء عليها طُلبت المعلومات وأن يقدم معلومات أساسية حول القضية بما يبين كيف أنّ هذه الأدلة ستساعد على البت في القضية.

هـ- **بيانات الاستيراد والتصدير:**

تحتفظ كذلك هيئة الجمارك وحماية الحدود بالولايات المتحدة بسجلات عن الواردات والصادرات من الولايات المتحدة، بما في ذلك معلومات المصادرة. ويجب أن تحتوي طلبات الحصول على معلومات الاستيراد على معلومات كافية لتحديد الشحنات المعنيّة أو وصف أنواع المعلومات المطلوبة على وجه التحديد وتاريخ يضع حداً زمنياً للبحث عن المعلومات. وتتقيد هيئة الجمارك وحماية الحدود بالولايات المتحدة بالتشريع فيما يتعلق بالظروف التي قد يمكن فيها تقديم بيانات التصدير، ويحظر عليها بموجب القانون على وجه التحديد تقديم معلومات التصدير لأغراض الإنفاذ التجاري. وللحصول على إرشادات أكثر تفصيلاً حول كيفية طلب بيانات الاستيراد والتصدير، يرجى الاتصال بمكتب المساعدة القضائية الدولية.

و- **الاتصالات الإلكترونية:**

قد يتم تقديم طلب للحصول على الاتصالات الإلكترونية، مثل رسائل البريد الإلكتروني، من مزود خدمة الإنترنت (مثل شركات جوجل، وياهو، وفيس بوك ، وغيرها) ومع ذلك، لا يُطلب من مزودي خدمة الإنترنت الكشف عن محتوى الاتصالات في سياق طلبات المساعدة القضائية المدنية الدولية. راجع قانون الاتصالات المخزنة، المقنن بالشكل التالي، رقم 18 من قانون الولايات المتحدة الأمريكية 2701-2711 . على الأرجح فإن كل ما يمكن الحصول عليه وفقًا لخطاب الطلب هو اسم المستخدم للعميل وسجلات تسجيله، والتي قد تتضمن اسم العميل وعنوانه وسجلات اتصال الهاتف المحلية والبعيدة أو سجلات أوقات الجلسات ومدتها وطول الخدمة (بما في ذلك تاريخ البدء)، وأنواع الخدمات المستخدمة؛ رقم الهاتف أو المستند أو رقم المشترك أو الهوية، بما في ذلك أي عنوان شبكة معين مؤقتًا؛ ووسائل ومصدر الدفع لهذه الخدمة (بما في ذلك أي بطاقة ائتمان أو رقم حساب بنكي). تتطلب هذه الطلبات دائمًا أمر من المحكمة، والذي ستحصل عليه الجهة المركزية الأمريكية، من خلال مكتب المدعي العام الأمريكي، بموجب المادة 1782(أ) من قانون الولايات المتحدة الأمريكية قسم رقم 28. من أجل تنفيذ هذه الطلبات، يجب أن يشتمل الطلب على نسخة من أمر المحكمة الأجنبية، مع ترجمة باللغة الإنجليزية، مع توضيح الأدلة المحددة المطلوبة وصلَتها بالدعوى الأجنبية.

يرجى ملاحظة أن التعديل الأول للدستور الأمريكي يحمي الحق في حرية التعبير على الإنترنت، بما في ذلك حق المؤلف في عدم الكشف عن هويته. وعلى الرغم من أن هذا الحق ليس محدودًا، فإن مستوى الحماية الممنوحة للشخص المتحدث يعتمد على الظروف ونوع المحادثة المعنيّة. ويحظى الخطاب السياسي بأعلى مستوى من الحماية، بينما يحظى الخطاب التجاري بقدر محدود من الحماية. بالإضافة إلى ذلك، فقد ظلت محاكم الولايات المتحدة واضحة في تأكيدها على أن مقدمي خدمات الإنترنت يمكنهم تأكيد حقوق التعديل الأول نيابة عن مستخدميهم. عندما ينطوي طلب ما على الحماية بموجب التعديل الأول للدستور، فإنه قبل البت في إصدار أمر المحكمة من عدمه، تحدد المحاكم الأمريكية طبيعة الخطاب المعني ونوع التحليل المناسب لاستخدامه لأجل الموازنة بين حقوق الأطراف. بغض النظر عن نوع التحليل الذي يتم اختياره، يجب تزويد محاكم الولايات المتحدة بمعلومات وافية بشأن السبب الأساسي للإجراءات والدعوى، بالإضافة إلى بيان صِلة الأدلة المطلوبة به، وذلك كي يتم تحديد ما إذا كانت المحكمة ستصدر أمرًا للإلزام بتقديم الأدلة. إذا لم يتم تزويد مكتب المساعدة القضائية الدولية بمعلومات كافية لهذا النوع من التحليل، فسيتم إعادة الطلب دون تنفيذه.

ز- **السجلات المصرفية:**

للحصول على السجلات المصرفية، يجب أن يحتوي الطلب على معلومات تتعلق بحسابات مصرفية محددة. ويجب أن يحتوي الطلب أيضًا على اسم صاحب الحساب بالكامل واسم البنك الخاص بالحساب ورقم الحساب، ويفضل تضمين معلومات التعريف الشخصية الأخرى، مثل رقم الضمان الاجتماعي، وعنوانه، وتاريخ ميلاده، وغيرها من المعلومات. ولا يمكن تنفيذ الطلبات

التي تقدم اسم الشخص واسم البنك فحسب؛ ويلزم تقديم معلومات تعريف إضافية للشخص. وتتطلب هذه الطلبات عادةً أمر محكمة، ستحصل عليه الجهة المركزية الأمريكية نفسها، أو من خلال مكتب المدعي العام الأمريكي بموجب المادة 28 من قانون الولايات المتحدة الأمريكية 1782(أ). بالإضافة إلى ذلك، كل مؤسسة مالية كبرى لديها مكتب وطني بخصوص معالجة الاستدعاء. بينما يجب أن يحدد الطلب فرعًا أو مصرفًا معينًا، إلا أن هذه الطلبات ستنقل دائمًا إلى المكتب المناسب المعين على المستوى الوطني. ويرجى ملاحظة أنه بموجب القانون الفيدرالي الأمريكي، تحتفظ المؤسسات المالية بسجلات العملاء والشركة فقط لمدة تصل إلى 7 سنوات، أو 10 سنوات على الأكثر.

إذا كان مسعى الطلب هو الحصول على أدلة من أي من المؤسسات التابعة لبنك جي بي مورغان تشيس، الرابطة الوطنية. (بما في ذلك تشيس البنك الوطني، تشيس بنك الولايات المتحدة الأمريكية، وغيره)، فيرجى تضمين عبارة "جي بي مورغان تشيس بنك، الرابطة الوطنية "في الطلب. بالنسبة للسجلات من بنك أوف أمريكا، يجب أن يبين الطلب الفترة الزمنية التي بشأنها طُلبَت السجلات. أخيراً، ننوه أنه لم يعد بنك نيويورك كيانًا قانونيًا؛ لذلك، يرجى تسمية "بنك نيويورك ميلون كوربوريشن" أو "بنك نيويورك ميلون" باعتباره الشاهد. وفي حالة تلقي طلبات تخص هذه المؤسسات دون الامتثال لهذه الإرشادات، سيتعين علينا إعادتها دون تنفيذ.

ح- **عينات الحمض النووي:**

في الولايات المتحدة، يجب أن تتضمن طلبات عينات الحمض النووي اسم الأم والطفل والأب المفترض إلى جانب عنوانه الحالي. وإن أمكن، يجب أيضًا تقديم تاريخ الميلاد أو رقم الضمان الاجتماعي للأب المفترض. يجب أن يوفر الطلب أيضًا وقائع كافية لإثبات وجود أساس للاعتقاد بأن الشاهد يمكن أن يكون والد الطفل المعني. إذا لم يتم توفير معلومات أساسية كافية لتحديد هوية الأب المفترض واتصاله المحتمل بالطفل، فلن نتمكن من تنفيذ الطلب. بالإضافة إلى ذلك، يجب على المختبر الأجنبي الذي تم تكليفه بتحليل عينة الحمض النووي توفير المواد التي يجب استخدامها للحصول على العينة (مثل أدوات مسحات اللعاب)، وتقديم تعليمات للحصول على عينة الحمض النووي، وتحديد وثائق تحديد الهوية التي يجب أن يقدمها الفرد في وقت أخذ العينة (الصورة، وبصمات الأصابع، ونسخة من جواز السفر). ويجب أن يتضمن الطلب أيضًا عنوانًا يتم إعادة العينة عليه، ولكن دون أن يكون ذلك عنوان صندوق بريد. ويرجى ملاحظة أنه قد يتم تحمل تكاليف مصاحبة للحصول على عينة من الحمض النووي في حال تم استخدام مختبر خاص والتي يلزم ردها إلى من دفعها (راجع القسم 2.ب).

ط- **الخبراء:**

لا يمكننا تنفيذ طلبات تعيين خبير غير محدد لأجل إجراء تحقيق أو تدقيق وإعداد تقرير. ومع ذلك، في ظل ظروف محدودة للغاية، عندما تحدد الجهة الطالبة خبيرًا محددًا للقيام بعمل محدد بوضوح وعندما تقوم بالترتيب لإجراء الدفع المباشر مسبقًا مقابل الحصول على خدمات الخبير، يمكننا الاتصال بذلك الخبير وتنفيذ الطلب. ويجب أن يبين الطلب أيضًا من يكون نقطة اتصال عن الجهة المهتمة والتأكيدات التي تضمن أن الجهة ستسمح للخبير بالوصول إلى سجلاتها. إذا كان الطلب يستوجب على الخبير مراجعة وتحليل مستندات من كيان لا يسمح للخبير بالوصول إلى مقره أو لن يقدم له المستندات طوعًا، يجب تقديم طلب مستقل للحصول على سجلات محددة بوضوح، وهو ما سيقوم به مكتب المساعدة القضائية الدولية من خلال الحصول على أمر من المحكمة وإصدار مذكرة استدعاء. وبمجرد استلام المستندات، سيتم إرسال المستندات من قبل مكتب المساعدة القضائية الدولية إلى الخبير لفحصها. وهذا النوع من الطلبات غير شائع، وقد ظلّ مقتصراً -حتى الآن-على مراجعة خبراء محاسبة مجموعة محددة بوضوح من سجلات الشركة.

5- **الحصول على الأدلة من خلال المحاكم الأمريكية مباشرة:**

بموجب قانون الولايات المتحدة الأمريكية، يمكن لأي "طرف معني" أن يقدم طلبًا بموجب المادة 1782(أ) من قانون الولايات المتحدة الأمريكية عنوان رقم 28 مع محكمة من محاكم مقاطعات الولايات المتحدة المحلية، ويطلب من المحكمة فرض تقديم أدلة في الولايات المتحدة لدعم التقاضي الأجنبي. راجع البند 28 من قانون الولايات المتحدة الأمريكية 1782(أ). ولن يشارك مكتب المساعدة القضائية الدولية في إجراء كهذا تم ابتداؤه بواسطة أطراف خاصة.

6- معلومات الاتصال:

يرجى ملاحظة أنه على الرغم من ضرورة ترجمة جميع وثائق المحكمة إلى اللغة الإنجليزية، يمكننا التواصل باللغة الإسبانية عبر الهاتف أو البريد الإلكتروني. إذا كان لديك أية استفسارات إضافية، فلا تتردد في التواصل معنا عبر البريد الإلكتروني OIJA@usdoj.gov أو الاتصال على الهاتف رقم +1-202-514-6700.